



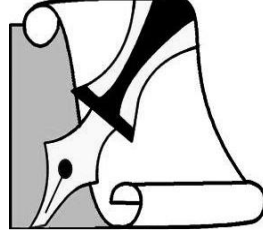
مركز البحوث
القطرية والاسراتيجية

مركز البحوث القطرية للدراسات الفلسطينية والاسراتيجية

التقدير نمف الشهرى

تحليل للتطورات السياسية
والأمنية فى فلسطين

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com



**مركز للدراسات
اللسطينية والاسراتيجية**

تحليل نصف شهري للتطورات السياسية والأمنية في فلسطين

أهداف المركز الرئيسية:

- 1 – إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمم.
- 2 – الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
- 3 – بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
- 4 – إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

كيان العدو نحو حكومة طوارئ

انتُخب بيني غانتس، زعيم حزب أزرق-أبيض، مساء الخميس 26-3-2020، رئيساً للكنيست الجديد الـ 23، ما تسبب في تفكك الائتلاف الذي قاده للسنة الثانية بمشاركة عدة أحزاب، وبعد مواجهةٍ استمرت عاماً وثلاثة أشهر مع حزب الليكود رفض فيها سابقاً كل محاولات التوصل إلى اتفاق يُفضي بتشكيل حكومة.

وتمت عملية التصويت بحضور كتلة الأحزاب اليمينية التي يتزعمها الليكود، وبحضور بنيامين نتنياهو، رغم القرار السابق بمقاطعة الجلسة العامة؛ وحصل غانتس على تأييد 74 عضواً، واعتراض 18، فيما امتنع الآخرون عن التصويت، حيث يبلغ عدد أعضاء الكنيست 120.

وقدم غانتس اسمه كمرشح لرئاسة الكنيست، بعد اتفاق شبه نهائي مع حزب الليكود، على تشكيل حكومة وحدة بينهما؛ وصوّت لصالح غانتس أحزاب كتلة اليمين وبدعم من بعض أعضاء حزبه، وأورلي ليفي زعيمة حزب الجسر، وامتناع عمير بيرتس زعيم التكتل اليساري الذي يضم العمل وميرتس عن التصويت.

فيما رفض يائير لابيد وموشيه يعلون من قادة أزرق-أبيض وعدد آخر من أعضاء الحزب، والقائمة العربية المشتركة، التصويت لصالح غانتس.

وأدت هذه الخطوة إلى تفكك تحالف أزرق-أبيض، حيث أعلن لابيد زعيم حزب هناك مستقبلاً، ويعلون زعيم حزب تيلم، انسحابهما من التحالف، وسط توقعات أن يواصل التحالف معاً؛ والمتوقع أن كل من لابيد ويعلون سيحتفظون بإسم أزرق-أبيض الذي يضم 18 عضواً في الكنيست، فيما سيعود غانتس تحت الاسم الأساسي لحزبه "حصانة لإسرائيل" التي تضم 15 مقعداً فقط.

وبذلك يكون وجه غانتس صغعة لحلفائه من كتلة الوسط واليسار، وكذلك من داخل تحالفه الذي قاده في ثلاث جولات انتخابية في غضون عام وثلاثة أشهر. وفوجئ الجمهور بخطوة غانتس التي أتت في ظل تمسكه حتى آخر لحظة بموقفه الرفض لتشكيل حكومة وحدة، ولتأييده ترشيح مئير كوهين من حزبه لرئاسة الكنيست ورفضه أن يبقى الليكودي بولي إدلشتاين في منصبه برئاسة الكنيست.

وبحسب مصادر إعلامية متطابقة، فإن بقاء غانتس في رئاسة الكنيست سيكون مؤقتاً، حيث سيترك المنصب ليعود إدلشتاين له من جديد؛ ووفقاً للمصادر ذاتها، فإن ذلك جزء من اتفاق المفاوضات مع الليكود التي تجري لتشكيل حكومة وحدة.

وبحسب بعض التسريبات، فإن نتنياهو سيكون رئيساً لوزراء حكومة الوحدة، على أن يكون غانتس نائباً له بصلاحيات كاملة كرئيس وزراء، وأن يحتفظ بحقيبة وزارة الخارجية لنفسه، في حين أن إسرائيل كاتس سيكون وزيراً للمالية، أو سيكون نير بركات في المنصب.

وسيعين غابي أشكنازي من تحالف غانتس وزيراً للجيش، ويعود نفتالي بينيت لوزارة التربية والتعليم، فيما ستكون وزارة القضاء والاقتصاد بيد حزب غانتس.

وستبقى بعض الوزارات كما هي في أيدي أحزاب اليمين المتطرف، ببقاء أرييه درعي وزيراً للداخلية، ويعقوب ليتسمان وزيراً للصحة.

وكانت القناة 13 العبرية؛ قد ذكرت في وقت سابق إن إسرائيل تتجه نحو حكومة وحدة سيكون فيها غانتس نائباً لنتنياهو؛ وحسب ما ذكرت القناة فإن غانتس سينال منصب رئيس الوزراء بالنيابة ووزيراً للخارجية فيما سيكون غابي أشكنازي وزيراً للجيش فيما سيعود نفتالي بينيت لوزارة التعليم؛ وأفادت بأن غانتس سيكون رئيس الكنيست القادم وأن تحالف أزرق وأبيض على وشك الانحلال.

وذكرت القناة 7 العبرية بأن غانتس رشح نفسه لمنصب رئيس الكنيست، فيما يتهمه أعضاء من الأحزاب المتشاركة معه في تحالف أزرق أبيض أنه لم يهدف من ذلك الحصول على المنصب بل من أجل الانضمام لحكومة وحدة مع نتنياهو.

يشار إلى أن عضو الكنيست موشيه يعلون عارض تعيين غانتس كرئيس مؤقت للكنيست، ودعم ترشيح مئير كوهين من حزب هناك مستقبل للمنصب.

فيما أعلن عضو الكنيست أحمد الطيبي عن (القائمة المشتركة) أن حزبه سيعارض مبادرة تعيين بيني غانتس لرئاسة الكنيست وسيصوت لصالح مئير كوهين، كما أكد ليبرمان على تويتر بأن حزب إسرائيل بيتنا يدعم مئير كوهين كمرشح لرئاسة الكنيست.

وحسب القناة السابعة قالت عضو الكنيست تمار زاندبرغ من حزب ميرتس: "لم نمنح غانتس التفويض للتفاوض مع الليكود، ولا ليكون رئيس الكنيست".

وأوضحت القناة أن أعضاء حزب يش عتيد في تحالف "أزرق أبيض" قرروا مقاطعة التصويت على رئاسة الكنيست، بعد ترشيح بيني غانتس نفسه للمنصب.

وعلق وزير النقل والمواصلات بتسلئيل سموتريتش على ترشح غانتس وفق "معاريف": يبدو أخيراً أن غانتس سيفصل عن لايبيد ويعالون وبدأ في العمل على المستوى الوطني.

وتوعد عضو الكنيست يائير لايبيد بتفكيك تحالف كحول لفان بقيادة بيني غانتس وجعله في خبر كان.

ويأتي هذا التحول الكبير في المواقف داخل تحالف كحول لفان بعد الكشف أن حزب الليكود بزعامة نتتياهو وكتلة اليمين ستدعم انتخاب بين غانتس رئيساً للكنيست؛ وقال أعضاء من حزب "يش عتيد" بزعامة يائير لايبيد، وهو أحد الأحزاب الثلاثة التي تكون تحالف كحول لفان بقيادة غانتس إنهم لن يحضروا إلى التصويت بعد أن تمت الإطاحة بتسجيل مائير كوهين عضو الحزب.

انقسام في "كحول لفان"

بانتهاء رئيس كتلة "كحول لفان"، بيني غانتس، رئيساً للكنيست، ما يؤكد أن الأحداث المتسارعة على المشهد السياسي، تشير إلى أن تشكيل حكومة وحدة بات وشيكاً، وذلك على

حساب "كاحول لافان" التي باتت قاب قوسين أو أدنى من الانقسام، ليذهب "يش عتيد" في جهة، فيما يلحق "مناعة لإسرائيل" بركب كتلة اليمين.

وعقب انتخابه، قال غانتس في أول خطاب له كرئيس للكنيست: "هذه ليست أياما عادية. في ساعة الطوارئ هذه تتجه إلينا أنظار مئات آلاف المواطنين الذين خسروا مصدر رزقهم في الأيام الأخيرة"؛ وأوضح غانتس أن "حالة الطوارئ هذه هي أيضا ذروة أزمة حكومية وبرلمانية، هي الأكثر صعوبة وتعقيدا منذ قيام الدولة"؛ وأشار إلى أن قرار ترشيح نفسه، جاء فقط "لاستنفاد إمكانية تشكيل حكومة طوارئ وطنية".

وقدم حزبا "يش عتيد" و"تيلم" طلبا للكنيست بالانفصال عن حزب غانتس وتشكيل كتلة جديدة، وذلك في أعقاب ترشيح غانتس، نفسه لرئاسة الكنيست، وذلك خلافا لرغبة الرجل الثاني في القائمة، يائير لبيد، في محاولة من الأول لإتاحة المجال أمام استكمال المفاوضات مع حزب الليكود، لتشكيل حكومة وحدة.

جاء ذلك في أعقاب فض اجتماع لرباعية قائمة "كاحول لافان" دون التوصل إلى نتيجة، حيث أصر غانتس على ترشيح نفسه، راضخاً لشروط حزب الليكود الذي هدد بتجميد المفاوضات، إذا ما أصرت كتلة "كاحول لافان" على تعيين مئير كوهين، رئيسا للكنيست.

وخلال اجتماع رئاسة "كاحول لافان" أظهر لبيد معارضة شديدة للتنازل عن إجراءات السيطرة على الكنيست والرضوخ لرغبة رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو والليكود، من أجل دفع تشكيل حكومة وحدة. وانفض اجتماع "كاحول لافان" وكل يتشبث بموقفه، ليقدم غانتس بعد ذلك على ترشيحه لرئاسة الكنيست.

ولفتت التقارير الصحافية إلى أن الليكود يعتزم دعم ترشيح غانتس لرئاسة الكنيست، فيما سيقاطع أعضاء الكنيست عن "يش عتيد" (أحد مركبات "كاحول لافان") جلسة التصويت المقررة في وقت لاحق اليوم، في تطور جديد على أزمة تشكيل الحكومة المتواصلة منذ نهاية العام 2018.

وتداولت وسائل الإعلام الإسرائيلية صورة أظهرت خروج ليبيد وأعضاء الكنيست عن "يش عتيد" من مجموعة تطبيق المراسلات الفورية "واتساب" التي تضم جميع أعضاء الكنيست عن "كاحول لافان" في الكنيست الـ23.

وبحسب التقارير، فإن الائتلاف الحكومي، سيضم كتلة اليمين التي تضم 58 مقعداً عن الليكود و"يهדות هتوراة" و"شاس" و"يميننا"، بالإضافة إلى 17 عضو كنيست عن حزب "مناعة لإسرائيل" الذي يتزعمه غانتس، بالإضافة إلى ثلاثة أعضاء كنيست عن حزب العمل. وبحسب التقارير فإن توزيع الحقائق البرلمانية في الحكومة المقبلة سيكون على النحو التالي: تعيين غانتس وزيراً للخارجية ونائب رئيس الحكومة إلى حين تنفيذ اتفاق التناوب؛ وغابي أشكينازي وزيراً للأمن، حيلي طروبر ("مناعة لإسرائيل") وزيراً للقضاء، نفتالي بينيت وزيراً للثقافة.

وتحتفظ الليكود بوزارة المالية وبرئاسة الكنيست إلى حين تنفيذ اتفاق التناوب بين نتنياهو وغانتس على منصب رئيس الحكومة، في أيلول 2021، على أن تكون الحكومة متوازنة بحيث تتوزع سائر الوزارات بين "مناعة لإسرائيل" ومعسكر اليمين. وستعمل الحكومة الجديدة بشكل أساسي على تحويل ميزانيات ومواجهة انتشار كورونا، وبعد نصف سنة تجري مفاوضات بين الجانبين حول خطوط عريضة أيديولوجية، حسبما ذكرت القناة 12.

وبحسب هذا المقترح، فإنه سيجري التناوب على رئاسة الحكومة بين نتنياهو وغانتس، وبحيث تُحسب فترة النصف السنة الحالية من فترة ولاية نتنياهو في التناوب. وفي إطار المفاوضات، اتفق الجانبان على تعيين وزير قضاء مقبول عليهما، وأن يكون لـ"كاحول لافان" حق الفيتو على تشريعات تتعلق بمواضيع قضائية. كما اتفقا على ضمانات لتطبيق التناوب بموجب قانون أو بوسائل قانونية أخرى، وأنه في كافة مجالات المسؤولية سيكون الوزير من حزب ورئيس اللجنة الموازية في الكنيست من الحزب الآخر وبحيث لا

تكون سيطرة كاملة لأحد الحزبين على مجال معين. وأطلع نتنتياهو وزراءه على هذه التفاهات.

وجرى خلال المفاوضات مناقشة إقدام إسرائيل على ضم مناطق في الضفة الغربية، وطالب الليكود بحرية التصويت على قرار كهذا، فيما طالبت "كاحول لافان" بأن قرار كهذا سيتخذ بعد موافقة غانتس فقط.

الاحتلال يواصل عمليات الهدم والمصادرة

أقدمت قوات الاحتلال صباح الخميس 26 آذار على هدم عشرة منشآت ومصادرة معدات في محافظات الضفة الغربية اريحا وطوباس وسلفيت والخليل.

وهدمت قوات الاحتلال ثلاثة منازل سكنية من الاسمنت في منطقة سطيح بمدينة اريحا، وفي منطقة ابزيق شمال طوباس هدمت قوات الاحتلال بركسا سكنيا، ومضختين لتوليد الكهرباء والمياه؛ وفي نفس المنطقة صادرت ثمانية خيام غير مبنية وخلايا شمسية وست مضخات للرش، بالإضافة لوحدات طوب كانت مخصصة للبناء في المسجد والعيادة والمجلس، تذرعت قوات الاحتلال بحجة البناء في منطقة عسكرية.

وفي بلدة دير بلوط بمحافظة سلفيت، شمال الضفة هدمت قوات الاحتلال غرفة زراعية وبنرا لتجميع المياه، واقتحمت قوات الاحتلال منطقة الرملة في بلدية الزاوية بسلفيت وهدمت منشأة زراعية.

أما في مدينة الخليل جنوب الضفة، هدمت قوات الاحتلال جدارا يفصل منطقة واد الحصين عن واد النصارى تمهيدا لأغلاق المنطقة بالكامل.

وحطم مستوطنون 50 شجرة كرمة وزيتون من أراضي بلدة الخضر جنوب مدينة بيت لحم جنوب الضفة الغربية المحتلة؛ القريبة من مجمع مستوطنة "غوش عصيون" الجاثمة على أراضي المواطنين.

يشار إلى أن المستوطنين قاموا خلال الأسابيع الماضية بنقطة المئات من أشجار الزيتون والكرمة في بلدة الخضر، وشقوا طريقا وعبّوه، ونصبوا بركسات في منطقة خلة النحلة المحاذية لقرية وادي رحال جنوبا.

تأتي عمليات الهدم في ظل إعلان حكومة الاحتلال عن وقف عمليات الهدم خلال فترة الطوارئ، تأكيداً على عنصرية هذه الدولة التي لا تتأثر بالطوارئ ولا بالأوضاع الانسانية. من جهته قال أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير صائب عريقات إن تكثيف الاستيطان في منطقة الأغوار الفلسطينية والبحر الميت، هو جزء من بدء تنفيذ خطة الضم والسرقه والاستيطان "سرقه العصر".

وأوضح أن 95% من أراضي الأغوار تمت سرقتها والاستيلاء عليها من سلطات الاحتلال؛ وأضاف أن الأراضي يقوم باستغلالها 12700 مستوطن إسرائيلي، وأن بقية الأرض في الأغوار 5%، هو ما تبقى لأصحاب الأرض الفلسطينيين وعددهم حوالي 55 ألف مواطن فلسطيني.

وأشار إلى أنه في عام 2019 تم بناء 4 بؤر استيطانية جديدة، و 110 وحدات استيطانية أضيفت للمستوطنات القائمة في منطقة الأغوار.

وبالنسبة للمياه، فإن سلطات الاحتلال تسرق ما نسبته 94% من المياه في منطقة الأغوار، إضافة إلى سرقه 100 ألف دونم وإعلانها مناطق عسكرية مغلقة ثم تحويلها للمستوطنين. وأكد أن خطة ترمب-نتنياهو للاستيطان والضم، تستند إلى ضم الأغوار والبحر الميت.

الأسرى في سجون الاحتلال

حملت دائرة الدبلوماسية والسياسات العامة بمنظمة التحرير الفلسطينية، الاحتلال المسؤولية الكاملة عن حياة العمال والأسرى، وسكان قطاع غزة، ومدينة القدس المحتلة. وأشارت الى

إهمال الوضع الصحي للأسرى في السجون وتعريض حياتهم للخطر، ووجه التحالف الأوروبي لمناصرة أسرى فلسطين-برلين نداءً عاجلاً إلى مجموعة منظمات وهيئات دولية؛ لحثهم على إنقاذ حياة الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال وسط تفشي فيروس "كورونا" المستجد.

وأرسل التحالف رسالته إلى كل من الأمين العام للأمم المتحدة، ورئيسة المفوضية الأوروبية، والاتحاد الأوروبي، والمستشارة الألمانية، والجامعة العربية، والاتحاد الأفريقي، ومنظمة التعاون الإسلامي، ومجموعة البركست روسيا والصين.

وطالب التحالف الأوروبي سلطات الاحتلال بالإفراج الفوري عن الأسرى والمعتقلين، وفي مقدمتهم الأطفال والنساء وكبار السن والمرضى حتى يتاح لهم الأمن والأمان ووقاية أنفسهم في بيوتهم وبين عائلاتهم وذويهم.

تبنى أعضاء لجنة الشؤون الخارجية في البرلمان الدنماركي (فولكتنغ) عريضة للمرصد الأوروبي ومتوسطي لحقوق الإنسان تطالب بالإفراج عن معتقلين فلسطينيين في سجون الاحتلال، وقال المرصد الحقوقي الدولي؛ إن الموقع الإلكتروني الرسمي للبرلمان الدنماركي نشر عريضة الأوروبي ومتوسطي تعبيراً عن دعمه لها، ودعوة لسلطات الاحتلال وحكومات المنطقة لضرورة الاستجابة لها والإفراج الفوري عن المعتقلين الإداريين والأطفال، ومعتقلي الرأي في سجونها لإنقاذ حياتهم قبل فوات الأوان.

وحذر المرصد الأوروبي ومتوسطي الذي يتخذ من جنيف مقراً له في العريضة التي أطلقها قبل أيام، من المخاطر التي تتهدد المعتقلين في سجون الاحتلال، ومعتقلي الرأي في السجون العربية التي تعرف بأنها مكتظة وغير مجهزة بأنظمة صرف صحي، وذلك للحيلولة دون وقوعهم ضحايا للوباء العالمي.

وأضاف أن "سلطات الاحتلال لم تظهر حتى الآن أية نوايا للإفراج عن معتقلين فلسطينيين وخاصة الإداريين والمرضى والأطفال"؛ ونبه المرصد الأوروبي ومتوسطي إلى أن المستويات

الصحية لمعظم المعتقلين، في حالة تدهور متزايدة نتيجة الإهمال الصحي المتعمد وانتهاك حقوق المعتقلين مما يعرض حياتهم للخطر خاصة في حال انتشار العدوى. وأكد المرصد الحقوقي الدولي أن الأوضاع الصعبة للمعتقلين الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية يجب أن تحث المجتمع الدولي على ممارسة أقصى الضغوط للإفراج عنهم بأسرع وقت ممكن في ظل تفشي هذا الفيروس. وأضاف "وبالنظر إلى عدم قدرة أكثر الأنظمة الصحية كفاءة في البلدان المتقدمة على التصدي لانتشار هذا الفيروس، والخطر الذي يهدد حياة المعتقلين في السجون، فإن إطلاق سراح أولئك المعتقلين بشكل فوري ضرورة ملحة، لأن حياتهم لا تقل أهمية عن حياة غيرهم خارج السجون".

طالبت جامعة الدول العربية مؤسسات المجتمع الدولي المعنية بحقوق الإنسان ممارسة المزيد من الضغوط على سلطات الاحتلال لإطلاق سراح الأسرى الفلسطينيين، وتوفير الحماية الضرورية لهم في هذه الظروف خاصة مع انتشار فيروس "كورونا". وقال الأمين العام المساعد بجامعة الدول العربية، رئيس قطاع فلسطين والأراضي العربية المحتلة سعيد أبو علي إن "الضرورة الإنسانية وقواعد القانون الدولي الإنساني في ظل الأوبئة باتت تلزم بإلحاح أكثر، تحركاً دولياً عاجلاً وضاعطاً على سلطات الاحتلال لإنقاذ حياة الأسرى الذين يزيد عددهم عن خمسة آلاف، بينهم أكثر من 700 أسير وأسيرة من كبار السن، أو ممن يعانون الأمراض المختلفة، ومنها المزمنة التي تضعف المناعة، إلى جانب أكثر من 180 طفلاً، و43 أمماً".

أسير يُشعل النار بغرفة سجان إسرائيلي

أفادت هيئة شؤون الأسرى والمحررين أن الأسير أيمن الشرباتي أقدم على إشعال النيران بورق التواليت وإلقائها على غرفة الشرطة بمعتقل "نفحة" الصحراوي، مما أدى إلى حرق

جزء من الباب الخشبي لغرفة الشرطة. وأن إشعال النيران جاء احتجاجاً على تجاهل إدارة المعتقل لمطالب الأسرى وإهمالها لهم، وعدم قيامها باتخاذ الإجراءات والتدابير الصحية اللازمة لمواجهة فيروس كورونا. وأوضحت الهيئة أنه جرى نقل الأسير الشرباتي إلى زنازين العزل الانفرادي داخل المعتقل، وأن حالة من التوتر والاحتقان تسود بين صفوف الأسرى بعد قيام الإدارة بإغلاق أقسام المعتقل.

ولفتت الهيئة أن إدارة معتقلات الاحتلال تسعى في الفترة الأخيرة إلى استغلال الظرف الراهن في ظل انتشار فيروس كورونا والإمعان في فرض المزيد من الإجراءات التكتيلية بحق الأسرى، وبدلاً من أن تزود الأسرى بمواد التنظيف والتعقيم داخل الأقسام كحد أدنى من الإجراءات الوقائية، تواصل إجراءاتها التكتيلية بحقهم بتضييق الخناق عليهم. وحملت الهيئة سلطات الاحتلال المسؤولية كاملة عن حياة الأسرى وأرواحهم، لا سيما وأنهم محتجزون داخل سجون تفتقر إلى أدنى شروط الصحة والسلامة وتعتبر بيئة حاضنة لانتشار وباء كورونا.

وطالبت مؤسسات المجتمع الدولي بضرورة التدخل والضغط على حكومة الاحتلال للإفراج عن الأسرى وخاصة أن الخطر يهدد حياتهم بعد تفشي الوباء بالمئات داخل دولة الاحتلال لا سيما بين الجنود والمحققين.

يذكر بأن الأسير شرباتي (51 عاماً) من الخليل، معتقل منذ عام 1998 ومحكوم بالسجن لمدة 100 عام وتنتقل بين عدة سجون إسرائيلية، وقام قبل عدة أشهر بحرق علم الاحتلال في إحدى السجون.

وطالبت وزارة الخارجية والمغتربين يوم الأربعاء بالإفراج الفوري عن الأسرى من سجون الاحتلال الإسرائيلي، وتوفير الحماية الصحية لهم؛ وحذرت من سياسية الإهمال الطبي التي تمارسها مصلحة إدارة سجون الاحتلال بحق الأسرى، خاصة في ظل تفشي وباء كورونا.

وأكدت أنها تتناقض تمامًا مع التزاماتها التي يفرضها القانون الدولي واتفاقيات جنيف ومبادئ حقوق الإنسان على إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، وتشكل انتهاكا صارخا للمواثيق الدولية ذات الصلة، ترتقي لمستوى الجرائم. وحملت الوزارة الحكومة الإسرائيلية المسؤولية الكاملة والمباشرة عن حياة وصحة الأسرى، مؤكدة أنها تواصل متابعتها لأوضاعهم الصحية في ظل تفشي هذا الوباء مع الأطراف الدولية المعنية، خاصة الصليب الأحمر الدولي، حيث تقوم البعثة في جنيف باستمرار بمتابعة هذا الملف المهم لتوفير أعلى درجات الحماية الصحية لأسرانا. وطالبت الوزارة المجتمع الدولي بممارسة كافة الضغوط على الاحتلال للإفراج الفوري عن الأسرى حماية لحياتهم وصحتهم.

المتابعة تحذر من استغلال الأوضاع لتغيير الوضع القائم في الأقصى

حذرت لجنة المتابعة العليا للجماهير العربية في الداخل الفلسطيني المحتل سلطات الاحتلال من استغلال الأوضاع الصحية الخطيرة القائمة، من أجل تغيير الوضع القائم في المسجد الأقصى والحرم القدسي على ضوء القرار المتوقع لإغلاق المسجد في هذه الأيام. وقالت: إنها تراعي الأوضاع الصحية القائمة، وضرورة الحفاظ على سلامة الجمهور، وعلى قرار إغلاق المسجد الأقصى؛ على أن يكون محدودا لفترات زمنية قصيرة، يتم النظر فيها بحسب الأوضاع. ومن جهة أخرى، حذرت من أن يتلاعب الاحتلال بقرار كهذا، ليفتح أبواب المسجد أمام عصابات المستوطنين، التي تنفلت يوميا في باحات المسجد الأقصى تحت حراسة جيش الاحتلال، فمحظور على هذه العصابات الاقتراب من الأقصى، خلال الإغلاق وأيضا بعد انتهاء الأزمة الصحية.

الاتحاد الأوروبي يقدم مساهمته السنوية لـ"أونروا"

أعلن الاتحاد الأوروبي تقديم مساهمته السنوية لصالح وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "أونروا" والمقدّرة بقيمة 82 مليون يورو؛ وبيّن الاتحاد، أنّه مع توفير تمويل بقيمة 82 مليون يورو لعام 2020، سيتمكن الاتحاد الأوروبي وكالة "أونروا" من مواصلة توفير فرص الحصول على التعليم لـ 532,000 طفل من لاجئي فلسطين، والرعاية الصحية الأولية لأكثر من 3.5 مليون مريض، وتقديم المساعدة لأكثر من 250,000 معوز من اللاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة وسوريا ولبنان والأردن.

وقال الممثل الأعلى للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، نائب رئيس المفوضية الأوروبية جوزيب بوريل "إنّ إيجاد حل عادل ومنتق عليه وواقعي للاجئين الفلسطينيين هو أحد المعايير المنتق عليها دولياً لحل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني. ولذلك فإن دعماً لأونروا ليس واجبنا الإنساني فحسب، وإنما يُساعد أيضاً على الحفاظ على إمكانية السلام المستدام بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وهو ما يمكن تحقيقه، بالنسبة للاتحاد الأوروبي، فقط من خلال حل الدولتين عن طريق المفاوضات."

وقال مفوض الجوار والتوسع في الاتحاد الأوروبي أوليفير فاريلي: "يوصل الاتحاد الأوروبي دعمه لتقديم أونروا الخدمات الأساسية للاجئين فلسطين. وسيسهم ذلك في تحقيق الاستقرار في جميع أنحاء المنطقة؛ وقد دفعنا كل دعماً لعام 2020 الآن من أجل السماح للوكالة بالتخطيط للمستقبل والوفاء بالتزاماتها، ولا سيما في ضوء انتشار كورونا، وينبغي للمانحين الآخرين الآن أن يتقدموا أيضاً."

يشار إلى أنّ الدعم الإجمالي المقدم لـ"أونروا" في عام 2019 من الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء بلغ ما قدره 520 مليون يورو، أي ما يعادل حوالي 60 % من إجمالي ميزانية الوكالة.

كورونا وقطاع غزة

حذر الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش من أن الأوضاع في قطاع غزة صعبة جداً في ظل تفشي فايروس كورونا؛ وقال: "لذا نحن بحاجة عاجلة لتقديم كل الدعم لسكان القطاع

لمواجهة كورونا"؛ وأوضح أن الخطة التي أطلقتها الأمم المتحدة هي بمثابة نداء إنساني لإغاثة الدول الأكثر فقراً لمواجهة كورونا.

في ذروة أزمة الكورونا القلق لسلامة أهل قطاع غزة الذين يعانون من الأصل من أزمة اقتصادية ونقص في البنى التحتية كبيرة جداً، على الرغم من عدم انتشار المرض بشكل واسع في القطاع هناك مخاوف كبيرة من بداية تدهور الوضع في قطاع غزة ولأجل ذلك قرر منسق الأعمال الحكومية في المناطق وجيش الإحتلال التدخل في الموضوع، وسوياً مع منظمات دولية يقوم الجيش بتقديم الكثير من العتاد لاستخدام السكان والطواقم الطبية، وقد جرى إدخال مواد تطهير وتعقيم إلى قطاع غزة وكذلك مواد خام لصناعات الكمادات الواقية، وغداً سيتم إدخال عتاد آخر سيصل من دبي، أجهزة فحص للكورونا وعتاد حماية للطواقم الطبية هذا بالإضافة إلى تقديم المعلومات والتدريبات الطبية للطواقم الغزية.

أحد أهم الخطوات الرئيسية التي جرى القيام بها هي إنشاء المستشفى الميداني في شمال قطاع غزة وقد تم تخصيص طاقم طبي للمستشفى تلقى تدريبات في موضوع الكورونا وحولت معدات كثيرة للتعامل مع الانتشار الواسع للوباء.

ما ينقص الآن هو النقص في الفحوصات أو العجز في الفحوصات لمرض الكورونا في غزة ولكن يبدو أن ما منع انتشار المرض في قطاع غزة هو منشأة العزل التي أقامتها حماس حيث يبدو أن حماس تأخذ الموضوع على محمل الجد بشكل كبير.

الذي يقود هذا المحور من قبل الجيش هو العقيد "شارون بيظون" رئيس القسم المدني في وحدة منسق الأعمال الحكومية في المناطق الفلسطينية فهو على تواصل مستمر مع المنظمات العالمية التي تطوعت وسخرت نفسها لتزويد غزة بأدوات متنوعة للتعامل مع الأزمة ومواجهتها، "والسيناريوهات الخطيرة في حال انتشار الوباء في غزة تحتاج إلى حلول إبداعية ونحن نعمل لإيجاد حلول أخرى يقول العقيد "بيظون".

وأفيد أن جيش العدو سمح بإدخال 1000 جهاز فحص لفيروس كورونا إلى قطاع غزة عبر معبر إيرز شمال قطاع غزة؛ وذكرت القناة 7 العبرية بأن مدير التنسيق والاتصال في وحدة

التنسيق لقطاع غزة؛ العقيد إياد سرحان؛ سمح بإدخال أجهزة الفحص التي تبرعت بها منظمة الصحة العالمية؛ وقال: "إننا سنواصل مساعدة المنظمات الدولية في الحد من انتشار فيروس كورونا في قطاع غزة".

حمل القيادي بحركة المقاومة الإسلامية (حماس) خليل الحية؛ الاحتلال المسؤولية عن توفير متطلبات مواجهة فايروس كورونا للمواطنين في قطاع غزة؛ وأضاف "تطالب بإيصال كل الإمكانيات، فالموجود لا يكفي ولا يفي، نرفع الخطوط الحمراء ونطالب الاحتلال وأعنى ما أقول بأنه يتحمل المسؤولية عن التراخي بتوفير المتطلبات ورفع الحصار وإيصال المستلزمات لذلك".

وشدد على أنه "يجب أن يتحمل الاحتلال المسؤولية عن كل لحظة في تأخر دخول الأدوية والإمكانات والقدرة الكافية لمكافحة هذا المرض"؛ وطالب كل الدول بإغاثة غزة بالمعدات الصحية، والمساعدات للفئات الهشة التي أصبحت متضررة.

وقال الحية إنه "أن الأوان لمنظمة الصحة العالمية وكل المنظمات الدولية أن توصل إلى غزة كل الإمكانيات الكافية لمواجهة خطر انتشار فيروس كورونا المستجد".

ونبه إلى أنه لا للمناكفات السياسية في مواجهة هذا المرض، ولا للهجمات الإعلامية، "ويجب أن يكف هؤلاء عن اللعب في تعكير صفو شعبنا".

وقال "نتواصل مع الأشقاء في مصر ونتبادل المعلومات حول المصابين والمشتبه في

إصابتهم، ليطمئن أشقاؤنا على من خالطوا المرضى، وأمن مصر هو أمننا".

وأوضح أنهم يحاولون "قدر الإمكان مع الحكومة ومع من يمكن أن يدعمنا مثل قطر وتركيا لمساعدة الفئات الهشة".

وبيّن أن المسؤولين الأتراك أبدوا استعدادهم لإمداد قطاع غزة بالمساعدات والمعدات اللازمة لمواجهة الأزمة.

ومن غزة أطلق مركز الإعلام والمعلومات الحكومي في قطاع غزة، نداء استغاثة لكافة الجهات الأممية والدولية والمؤسسات الإنسانية والطبية، لتوفير مبلغ أولي يصل إلى 23 مليون دولار كاستجابة أولى لمواجهة تفشي الوباء في غزة.

وأشار أشرف القدرة الناطق باسم وزارة الصحة بغزة، إلى أن المنظومة الصحية في غزة تعاني من انهيار كبير، وتعاني نقصاً حاداً في الأدوية والمستهلكات الطبية ولوزام المختبرات وبنوك الدم والفحص المخبري.

وأكد أن لجنة إدارة خلية الأزمة بغزة، تدرس بشكل جدي اتخاذ إجراءات مشددة من بينها حظر التجوال، مشيراً إلى أنه لم يتم اتخاذ القرار حتى الآن لتقدير الخلية أن المواطنين على قدر عالٍ من المسؤولية والوعي؛ وطالب المواطنين بأن يلتزموا في منازلهم قدر الإمكان وأن تقتصر تحركاتهم للضرورة القصوى وخاصةً في ساعات المساء.

حماية العمال وأهل غزة مسؤولية "إسرائيل" أيضاً

توجهت كل من جمعية حقوق المواطن وجمعية عنوان العامل وجمعية أطباء لحقوق الإنسان برسالة عاجلة إلى الوزارات ذات الصلة مطالبة بضمان ظروف مكوث إنسانية لآلاف العمال الفلسطينيين من الأراضي المحتلة عام 1967 الذين يمكثون داخل "إسرائيل".

وينبغي أن تشمل الإجراءات المعتمدة إلزام المُشغّلين بتزويد العمال الفلسطينيين بكافة وسائل الوقاية، وتوفير ظروف عمل آمنة وظروف معيشية ومبيت مناسب يتوافق مع تعليمات وزارة الصحة الإسرائيلية فيما يتعلق بفيروس كورونا.

وطالبت الرسالة بتوفير التأمين الصحي للعمال الفلسطينيين، مما سيمنحهم الحق في الرعاية الطبية المناسبة أثناء وجودهم في "إسرائيل"، وحثّت على ضرورة المراقبة لضمان تنفيذ كل ما سبق.

وفي نفس الوقت، أكدت جمعية "مسلك" الحقوقية الإسرائيلية المختصة بحق الفلسطينيين بالحركة أنه بعد سنوات من القيود على الحركة والتنقل، فإن قطاع غزة ليس مجهزاً للتعامل مع وباء كورونا.

وطالبت "إسرائيل" بآتاحة دخول المواد الحيويّة لحماية صحة السكان ولاستمرار النشاطات الاقتصادية وإزالة الحظر عن خروج البضائع.

وأوضحت أن ظهور الحالات الأولى من المرض في قطاع غزة نتيجة التعرض لفيروس كورونا يثير القلق بشكل خاص، وذلك نظراً للظروف القائمة في القطاع.

وأشارت إلى أنه بعد عشرات السنين تحت الاحتلال من ضمنها 13 سنة من الإغلاق الخانق، باتت البنى التحتية في القطاع متهالكة وغير كافية مما يشكل خطراً على حياة السكان في ظل تهديد الوباء. وتابعت "على مدار سنوات تفرض إسرائيل قيوداً على تنقل مليوني إنسان، سكان القطاع، بواسطة استخدام منظومة التصاريح التي كان لها دور مركزي في تدهور ظروف الحياة في غزة. مشددة على أن السيطرة المستمرة للاحتلال منذ سنوات طويلة على جوانب كثيرة من حياة سكان قطاع غزة، تفرض عليها مسؤولية الاهتمام بأن تكون في قطاع غزة ظروف حياتية لائقة؛ وقالت "لا يملك سكان قطاع غزة اليوم الأدوات للتعامل مع أزمة بهذا الحجم الذي يهدد حياتهم. وفي ظل الخطر الحقيقي لانتشار الوباء، يتوجب على كافة الجهات المسؤولة، إسرائيل وكذلك الحكومات في غزة والضفة، الاهتمام بأن يحصل السكان على كافة اللوازم الضرورية للحفاظ على صحتهم".

اليمن: والمعتقلين الفلسطينيين لدى السعودية

أعلن قائد أنصار الله السيد عبد الملك بدر الديم الحوثي، استعداده للأفراج عن الأسرى الطيارين السعوديين مع أربعة من ضباط وجنود، مقابل إفراج السعودية عن المختطفين الفلسطينيين من حركة "حماس".

وقال "إننا مستعدون للأفراج عن أسرى السعودية مقابل إفراج الأخيرة عن المختطفين من (حماس) داخل المملكة"؛ وأكد على ثبات موقف اليمن في الوقوف الى جانب الشعب الفلسطيني في مظلوميته، كما وأدان تطبيع بعض الدول العربية في الهرولة لفتح علاقات مع الاحتلال.

وكانت السعودية، قد وجهت اتهامات في الشهر الجاري، ضد 68 معتقلاً فلسطينياً وأردنياً بتهمة دعمهم المقاومة الفلسطينية في مواجهة الاحتلال.

الجامعة الإسلامية تتسلم المشفى التركي

تسلّمت الجامعة الإسلامية بغزة مستشفى الصداقة التركي الفلسطيني، للاستفادة منه لخدمة الظروف الطارئة الناتجة عن أزمة فيروس كورونا؛ وقالت الجامعة إنها عرضت على وزارة الصحة وضع المستشفى تحت تصرف الوزارة لخدمة الشعب خلال الظروف الصحية الطارئة؛ وأكدت أن المستشفى يمتلك إمكانيات وتجهيزات على أعلى مستوى، "وسيكون مساهمة مهمة وكبيرة في مواجهة الظروف الصحية الطارئة والحفاظ على صحة وسلامة المواطنين".

والمستشفى المذكور تم إنشاؤه داخل حرم الجامعة وسط قطاع غزة بمنحة من الحكومة التركية استجابة لطلب قدمته الجامعة لرئيس الجمهورية التركية ؛ والمستشفى يتسع لنحو 200 سرير ويتكون من عدة مبانٍ وقد تم تجهيزه بأحدث الأجهزة والفرش الطبي اللائق وأفضل التجهيزات لأقسام الأشعة بأنواعها المختلفة وكذلك تجهيزات غرف العمليات والعناية الفائقة ومختلف التجهيزات الأخرى.

وقدّرت الجامعة الخطوة الرائدة للحكومة التركية بالإسراع في تسليم المستشفى للجامعة تقديراً للظروف الطارئة.

وثنّى النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي أحمد بحر إقرار البرلمان التركي موازنةً تشغيليةً للمستشفى التركي الذي أقامته تركيا في غزة؛ وقال : إن إقرار البرلمان للموازنة يأتي

في وقت فيه الشعب الفلسطيني بأمس حاجة للدعم وتعزيز صموده، خاصةً وأنه لا يزال يعاني من الحصار والعدوان المتواصلين من قبل الاحتلال. ودعا بحر رئيس البرلمان التركي بالإسراع في صرف الموازنة التشغيلية، من أجل بدء الطواقم الطبية والفنية في تقديم الخدمات الطبية لأبناء الشعب الفلسطيني، بهدف تعزيز صمود أبناء شعبنا الفلسطيني والذي يقاوم المحتل الغاشم وفق ما أقرته القوانين الدولية والشرائع السماوية.

ملك الأردن يعفي مستأجري العقارات الوقفية بالقدس من إيجار 2020

أصدر ملك الأردن عبد الله الثاني، مرسومًا ملكيًا بإعفاء جميع المستأجرين من مسلمين ومسيحيين للعقارات الوقفية الإسلامية الصحيحة التي تستوفيها الدائرة العامة لأوقاف القدس، من دفع إيجار عقاراتهم عن عام 2020. وتقدّمت دائرة الأوقاف الإسلامية ومجلس الأوقاف ومفتي القدس والهيئة الإسلامية العليا ودائرة قاضي القضاة في القدس بـ"الشكر والامتنان" للعاهل الأردني لدعمه المتواصل لصمود المقدسيين؛ وأشادت المؤسسات الدينية المذكورة، في بيان صحفي، بالمرسوم الملكي الداعم لصمود المقدسيين، وتمكينهم من مواجهة ركود أعمالهم وتجارتهم، في ظل إغلاق هذا العام، وخصوصا الإغلاقات الناتجة عن الخطوات الاحترازية لمنع تفشي فيروس "كورونا" الوبائي.

"كورونا" تنقذ "إسرائيل" من جلسة محكمة الجنايات الدولية

قررت محكمة الجنايات الدولية تأجيل إجراءاتها ضد "إسرائيل" بسبب انتشار فيروس كورونا في مختلف دول العالم، لتكون الفائدة الوحيدة التي سجلتها "إسرائيل" لصالحها في ظل انتشار كورونا، وتكبتها خسائر كبير وفقا لصحيفة "إسرائيل اليوم".

وقالت الصحيفة كان من المنتظر أن يتم بحلول نهاية الشهر الجاري، أن تقدم المدعية رداً على العديد من الاستفسارات، التي وجهت لها من المحكمة وجهات الاختصاص بشأن ولايتها بفتح تحقيق في الاتهامات الفلسطينية لإسرائيل بارتكاب جرائم حرب. وفي رسالة للمحكمة، قالت المدعية العامة لمحكمة الجنايات الدولية "فاتوا بنسودا" إنه بسبب تفشي فيروس كورونا، فلن تكون قادرة على الوصول للهدف الزمني المحدد مسبقاً لتقديم ردها على جميع الاستفسارات، وأن تقدم بياناً قانونياً يصل إلى 1800 ورقة لقبول النظر به ، مطالبةً أن يتم تأجيل موعد تقديم الطلب لمدة شهر آخر. وبيّنت الصحيفة، إن الوضع الحالي والتحذيرات الدولية من فترة تقييد الحركة والحجر المنزلي، قد يصل بالقضية إلى ما بعد نهاية شهر نيسان المقبل، حتى يتم إعادة فتح هذه القضية.

وتثير محكمة الجنايات القلق في "إسرائيل" وخاصة بعد مطالبة المحكمة للسماح بفتح إجراء تحقيقات ضد الإسرائيليين بتهمة ارتكاب جرائم حرب ضد الإنسانية.

بلدات الداخل و"كورونا" .. إهمال إسرائيلي متعمد ورصيد العيادات "صفر"

منذ أعلنت "إسرائيل" إجراءاتها الوقائية وتدابيرها لمواجهة تفشي وباء "كورونا" المستجد، استتنت عددًا من البلدات والسلطات المحلية في الداخل الفلسطيني المحتل، الذي يقع تحت سيطرتها، من فحوصات وإجراءات مهمة، بالإضافة إلى استثناء شرائح من العاملين بالقطاع الطبي.

ولاقى هذا الاستثناء استياءً وسط المواطنين الفلسطينيين في البلدات المستثناءة وأيضاً على المستوى الرسمي من نواب ومسؤولين في هذه السلطات، الذين اعتبروا أنه أمر ينعكس عن عنصرية غير مسبوقة في التفريق بين سكان وأخرين حسب مناطق سكنهم أولاً، ويفضي ثانياً إلى أوضاع خطيرة قد تشهدها هذه المناطق مع تمدد الوباء.

النائب في القائمة العربية للتغيير المنبثقة عن القائمة العربية المشتركة أسامة السعدي قال "إن أبسط الإجراءات التي استتنت فيها إسرائيل بلدات فلسطينية من إجراءات مواجهة كورونا أنها نشرت معطيات الفايروس من حيث الإصابات والعدد والحجر الصحي واستتنت السلطات المحلية العربية والبلدات التي يسكن فيها أقل من 5 آلاف نسمة".

"هذا التوجه لضرورة توجيه وإبلاغ جميع المواطنين بما يدور في بيئتهم، خاصةً بكل ما يتعلق بانتشار الفايروس من أجل اتخاذ الإجراءات الوقائية اللازمة لذلك، فمن حق جميع المواطنين في أي مكان كان أن يتلقوا خدمات الوزارة بشكل عادل ومتساوٍ، خاصةً في هذه الأيام العصيبة بدون أي تفرقه لمكان سكناهم".

وأكد أن أكثر المتضررين من هذا القرار هي السلطات المحلية العربية التي تضم أقل من 5000 نسمة، وهذا استثناء خطير يجب عدم التهاون معه.

ولا يقتصر الأمر عند هذا الاستثناء، ففي الفحوصات الطبية التي من المفترض أن تجريها مؤسسة "تجمة داوود الحمراء" بقرار من الصحة الإسرائيلية لم تشمل المجتمعات الفلسطينية. والتقى نواب القائمة العربية المشتركة مدير عام "تجمة داوود الحمراء" وطالبوه بتوفير الفحوصات الطبية في المجتمع العربي.

وطالب النواب وهم أحمد الطيبي ويوسف جبارين وسامي أبو شحادة مع مدير النجمة "إيلي بين" بسد النقص الخطير النقص الخطير في الفحوصات اللازمة لعدوى الكورونا في المجتمع الفلسطيني، في ظل تفاقم الأزمة الصحية في البلاد.

كما طالب نواب المشتركة مدير المنظمة والمسؤولين فيها بتوفير الفحوصات الطبية اللازمة بشكل فوري في البلدات الفلسطينية، وضمان المساواة الكاملة في كافة الفحوصات والخدمات الصحية لأهالي بلدات الداخل.

وفي مقابل افتتاح مركز كبير للفحوصات في مناطق يهودية رئيسية لمواجهة فايروس كورونا، لم يتم ذلك في البلدات الفلسطينية، وهو ما اعتبره النواب تفريقاً تتحمل مسؤوليته وزارة الصحة الإسرائيلية.

وحسب السعدي، فإن النواب طالبوا بافتتاح مركز كبير في بلدات الداخل، مشيراً إلى أن مدير المنظمة "وعد بمتابعة الأمر أمام وزارة الصحة".

وأكد نواب المشتركة أن هناك فرقا كبيرا عما يصدر باللغة العبرية من وزارة الصحة ومنظمة "نجمة داوود الحمراء" بشأن كافة الخدمات والمعلومات والتحذيرات الصحية باللغة العربية للأهالي.

وسبق أن أقر الكنيست ما يسمى بقانون "القومية الذي يُعرف إسرائيل بأنها الدولة القومية للشعب اليهودي"، والذي ينص على إلغاء اللغة العربية من البلاد واعتبار العبرية هي اللغة الأم والوحيدة فيها، وهو ما قد يفسر الإجراءات المذكورة أعلاه والمفارقات في التعامل مع البلدات بقضية كورونا.

رفض طلب تأجيل دخول الشيخ صلاح للسجن

رفضت محكمة الصلح في حيفا طلباً من طاقم الدفاع عن رئيس الحركة الإسلامية في الداخل الفلسطيني المحتل الشيخ رائد صلاح بتأجيل دخوله السجن.

وقال المحامي عمر خمائسي إن المحكمة رفضت طلب تأجيل دخول الشيخ للسجن الذي تقدمنا به نظراً للظروف الحالية مع انتشار وباء كورونا، وقالت بصريح العبارة "إنه شأنه مثل شأن باقي الأسرى باستطاعته دخول السجن، خاصة أن هناك تقارير تقول أنه لا يوجد عدوى كورونا بين الأسرى في السجن".

وكان طاقم الدفاع تقدم للمحكمة المذكورة بطلب تأجيل دخوله السجن لقضاء محكوميته في ملف الثوابت، بسبب فيروس كورونا المستجد، حيث من المفترض دخول الشيخ للسجن في 25 آذار الجاري.

وقضت محكمة الصلح في حيفا في العاشر من شباط الماضي بسجن صلاح لمدة 24 شهراً في "ملف الثوابت" أضيفت إليها 4 أشهر كانت مع وقف التنفيذ في ملف آخر، وهو ملف "وادي الجوز"، ليكون مجموع الفترة 28 شهراً، قضى منها الشيخ رائد داخل السجن 11 شهراً.

الأسرى في سجون الاحتلال

قالت هيئة شؤون الأسرى والمحررين، إن الأسرى نفذوا خطوات احتجاجية ضد إدارة السجون ، تتمثل في إغلاق الأقسام وإرجاع وجبات الطعام في مختلف المعتقلات رداً على عدم قيام الإدارة باتخاذ الإجراءات والتدابير الصحية اللازمة لمواجهة فيروس كورونا. ولفتت الهيئة أن هذه الخطوات تأتي استنكاراً ورفضاً للإقدام إدارة المعتقلات وشركة "ددش"، على سحب أكثر من 140 صنفاً من احتياجاتهم الأساسية والغذائية والمنظفات من "الكانتينا"، كاللحوم والخضار والفواكه والبهارات والمنظفات في ظل الظروف الاستثنائية القائمة بمواجه فيروس كورونا، من خلال التنظيف والتعقيم والتطهير.

وبينت أن إدارة السجون أبلغت الأسرى نهاية الشهر الماضي أنها تعكف على تنفيذ عدة إجراءات تصعيدية تجاههم كأن لا يعد الطعام إلا بأيدي السجناء المدنيين، وتنزيل 140 صنفاً من الكانتينا، وتخفيض عدد المحطات التلفزيونية من عشر إلى سبع، وتخفيض عدد أرغفة الخبز من خمس إلى أربع للأسير الواحد، وسحب البلاطات التي تُستخدم للطبخ، ويعتمد عليها الأسرى في طهو الطعام، وأن تكون ألوان الشراشف والأغطية بلون واحد. وشددت الهيئة على أن إدارة السجون تحاول استغلال الظرف الراهن في ظل انتشار فيروس (كورونا)، والإمعان في فرض المزيد من الإجراءات التكتيلية بحق الأسرى، وبدلاً من أن تزود الأسرى بمواد التنظيف والتعقيم داخل الأقسام كحد أدنى من الإجراءات الوقائية، تواصل إجراءاتها التكتيلية وتضييق الخناق عليهم.

وقرر الأسرى استئناف خطواتهم النضالية، والمتمثلة بإرجاع وجبات الطعام، وإغلاق الأقسام؛ وكان الأسرى وعلى مدار 3 أيام قد نفذوا خطوات نضالية تمثلت بإرجاع وجبة طعام وإغلاق الأقسام، وانتهت دون أن يكون هناك رد إيجابي واضح على مطالبهم، وما جرى فقط أنه وفي بعض السجون رشّت بعض الأقسام، وادعت أنها قامت بعملية تعقيم، الأمر الذي اعتبره الأسرى أنه جزء من سياسة التصنيف بين السجون الهدف منها كسر الخطوات النضالية الجماعية للأسرى.

وأوضح النادي أن مطالب الأسرى تتمثل بوقف قرار إدارة السجون سحب (140) صنفاً من "كنتينا" الأسرى، والتي تشمل أصناف من الطعام، ومواد تنظيف، والتي تُشكل اليوم أساساً لمواجهة عدوى فيروس (كورونا)، علاوة على أصناف أخرى من المواد الأساسية. وأشار إلى أنه وحتى هذه اللحظة لا يمكن الحديث عن أية تدابير حقيقية اتخذتها إدارة سجون الاحتلال لحماية الأسرى من عدوى فيروس (كورونا)، خاصة مع انعدام أي من مواد التعقيم داخل أقسام الأسرى المغلقة والمكتظة.

وتابع، أن تخوفات الأسرى تتصاعد مع الحديث المتزايد عن الاشتباه بإصابة سجانين ومحققين وأفراد من شرطة الاحتلال بالفيروس، وهذه التخوفات يقابلها إجراءات تنكيلية إضافية على الأسرى، فالخطر الأكبر الذي كان وما يزال يُدهم الأسرى هو السجن، والذي من المحتمل أن يكون مصاباً.

وتأتي هذه التخوفات الكبيرة مع قرار إدارة السجون بوقف زيارات عائلاتهم، ووقف زيارات المحامين، وكذلك صعوبة توفير "الكنتينا" للأسرى، عدا عن الإجراءات التي فرضت في المحاكم العسكرية.

ولفت نادي الأسير إلى أنه ومن ضمن الإجراءات التي أقرتها إدارة السجون، وقف إجراء الفحوصات الطبية أو الخروج للعيادة إلا في حالة ارتفاع درجة حرارة أسير، وفيما يخص الأسرى المرضى والجرحى أو من لهم مراجعات طبية هامة فتم إلغاؤها بالكامل، علماً أنها وفي الأوقات الطبيعية، تنتهج المماثلة كسياسة في تقديم العلاج أو إجراء الفحوص الطبية. كما أكد نادي الأسير أن الأسرى يواجهون وعلى مدار العقود الماضية ظروفًا اعتقالية وصحية صعبة، جرّاء سياسات إدارة السجون، عدا عن بنية السجون التي لا تتوفر فيها أدنى المعايير الصحية، والتي تسببت على مدار السنوات الماضية بإصابة المئات من الأسرى بأمراض مختلفة، وأدت إلى استشهاد العشرات منهم.

وجدد مطالبته لكافة المنظمات الدولية وعلى رأسها الصليب الأحمر، بتكثيف متابعته للأسرى، والضغط على إدارة السجون من أجل الإفراج عن الحالات المرضية، والأطفال، والنساء، وتوفير تدابير وقائية حقيقية مع انتشار فيروس (كورونا)، ووقف استغلال الوضع الراهن عبر فرض المزيد من الإجراءات التنكيلية بحقهم، وكذلك تكثيف التواصل مع عائلات الأسرى، لا سيما المرضى منهم، خاصة مع إجراءات إدارة السجون الجديدة المتمثلة بإلغاء زيارات عائلات الأسرى، ووقف زيارات المحامين.

يُشار إلى أن عدد الأسرى في سجون الاحتلال (5000) أسير، منهم (42) أسيرة، و (180) طفلاً، وعدد المرضى قرابة (700) أسير، منهم أكثر من (200) أسير يعانون من أمراض مزمنة.

جيش العدو يطلب تولي مكافحة انتشار "كورونا"

طلبت وزارة الجيش تولي زمام الأمور في مكافحة انتشار فيروس الكورونا؛ وأوعزت قيادة الجيش الى وحداته المعنية وفي مقدمتها قيادة الجبهة الداخلية بالاستعداد لاحتفال اتخاذ قرار في هذا الصدد.

ويستند هذا الطلب الى قرار اتخذته الحكومة عام 2006 يقضي بتكليف وزارة الجيش بتشكيل طاقم خاص لإدارة أزمات، بالتعاون مع قيادة الجبهة الداخلية والهيئة المسؤولة عن إدارة المرافق العامة في حالات الطوارئ.

بيرتس يطرح خطة اقتصادية لإدارة أزمة كورونا في إسرائيل

قدم عضو الكنيست عن قائمة حزب العمل- ميرتس عمير بيرتس خطة لمواجهة الآثار الاجتماعية والاقتصادية لأزمة كورونا في إسرائيل؛ وذكرت القناة 7 العبرية أن الخطة تنص على أن الدولة ستمول أرباب العمل حتى 90% من الراتب، مع حصول العاملين لحسابهم الخاص على إعانات البطالة على هذا المعدل من خلال الضمان الاجتماعي وزيادة

المخصصات لكبار السن والمعاقين ودعمها بـ 6000 شيكل لكل فرد مع قروض بدون فوائد للشركات.

وحسب الخطة، يجب على البلديات الإسرائيلية اعتماد إعفاءات ضريبية، ومنح نفقات مساعدة تجارية منتظمة، وتأجيل مدفوعات الضرائب للعاملين لحسابهم الخاص وأصحاب العمل.

مبادرة إسرائيلية تطالب نتنياهو وغانتس بتشكيل حكومة وحدة

تسعى مبادرة "الوحدة الآن" الإسرائيلية إلى دعم تشكيل حكومة وحدة إسرائيلية بين غانتس ونتنياهو؛ وذكرت القناة 7 العبرية بأن مسؤولي المبادرة من مختلف الأطياف السياسية في إسرائيل سيتحدثون إلى نتنياهو للمطالبة بتشكيل حكومة وحدة. وأوضحت القناة أن المبادرة ستطلب من الطرفين اتخاذ خطوات فورية لبناء الثقة المتبادلة بينهما والتغلب على العوائق والاستعداد إلى حلول وسط لتشكيل حكومة وحدة.

التوسع الاستيطاني

أكد المكتب الوطني للدفاع عن الأرض ومقاومة الاستيطان أن سلطات الاحتلال تواصل سياستها القائمة على "الفصل العنصري" في الضفة الغربية المحتلة، وذلك بعد افتتاحها شارعاً خاصاً بالمستوطنين، بأوامر من وزير جيش الاحتلال نفتالي بينيت، ويربط شمال الضفة بجنوبها في المنطقة المسماة "E1" قرب مستوطنة "معاليه أدوميم". وتطرق المكتب الوطني، التابع لمنظمة التحرير، في تقرير أصدره، إلى تصريحات وزير جيش الاحتلال، الذي قال إن شق هذا الشارع يعتبر حلاً لعقبات تواجه البناء في E1 وذلك بمنع جميع القرى الفلسطينية، مثل عناتا وحزما والرام من المرور في الطريق الرئيسي بعد شق طريق التفافي خاص بهم في المنطقة.

ويهدف المشروع الاستيطاني الجديد إلى فصل المواصلات العامة الإسرائيلية عن المواصلات العامة الفلسطينية، من أجل تمكين إسرائيل من السيطرة على أكبر قدر ممكن من الأراضي

التي استولت عليها مطلع الثمانينات وتحويل مستوطنة "معاليه أودميم" من مستوطنة عادية إلى أكبر تجمع استيطاني خاص باليهود.

كما يشير التقرير إلى أن هذا المشروع وفق مخطط بينيت يسمح لإسرائيل البدء ببناء المزيد والمزيد من المستوطنات "بدون أي إزعاج"، حيث قال بينيت إن هذا المشروع كان معدا منذ حوالي 10 سنوات ولم يتم الموافقة عليه حتى الآن، "وستبدأ الآن إجراءات التخطيط بالتعاون مع وزارة النقل، التي ستكون مسؤولة عن تنفيذه".

كذلك تطرق التقرير إلى ما أعلنه رئيس حكومة الاحتلال بأنه أعطى التوجيهات للمضي قدما في مخططات البناء لـ 3500 وحدة سكنية استيطانية في المنطقة، وأن شق هذا "الطريق العنصري" يندرج ضمن مخططات حكومة الاحتلال في تنفيذ مخططاتها بالاستيلاء على منطقة (E1) من أجل فصل شمال الضفة الغربية عن جنوبها وعزل القدس ضمن مشروع "القدس الكبرى" الرامي لخلق واقع جغرافي يحول دون قيام دولة فلسطينية عاصمتها القدس.

ولفت التقرير إلى استمرار السياسات الأمريكية الداعمة للاستيطان، وأنه في إطار ذلك أسقط تقرير صادر عن وزارة الخارجية الأمريكية صفة "الفلسطيني" عن سكان القدس الشرقية المحتلة، واعتبر التقرير الذي يصدر سنويا عن الخارجية الأمريكية حول حقوق الإنسان حول العالم أن الفلسطينيين في القدس الشرقية المحتلة هم "سكان غير إسرائيليين يعيشون في القدس"، ويؤكد تقرير منظمة التحرير أن موقف الخارجية الأمريكية يشجع حكومة الاحتلال ووزاراتها ومؤسساتها على مواصلة سياسة "التطهير العرقي الصامت" في القدس المحتلة.

واتهمت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية إسرائيل باستغلال أزمة فيروس كورونا المستجد، في التوسع الاستيطاني وتصعيد خطط الضم والتهويد في الأراضي الفلسطينية. وحذرت من سعي إسرائيل ل"ترسيم البانتوستانات والمعازل للفلسطينيين بغرض الاستفادة باستغلال هذا الوضع القائم لتمرير خطة صفقة القرن الأمريكية؛ وأشارت إلى "التصعيد الاستيطاني وجرائم المستوطنين ضد الشعب الفلسطيني بقطع الأشجار والاعتداء على البيوت والسيارات في الشوارع، والبدء بشق طرق للمستوطنين".

وأكدت اللجنة رفضها "تكتيف الاقتحامات المتواصلة من المستوطنين الإسرائيليين للمسجد الأقصى في القدس والقيام بالحفريات في القصور الأموية، وإقامة سقالات البناء على جدران المتحف الإسلامي".

وفي الشأن السياسي، رحبت اللجنة التنفيذية برسالة أعضاء الكونغرس الأمريكي الموقعة من 64 عضوا بدعوة الإدارة الأمريكية لرفض هدم بيوت الفلسطينيين في الضفة الغربية والقدس. واعتبرت أن ممارسات إسرائيل "تتطلب من المجتمع الدولي والمؤسسات الدولية الوقوف أمام هذه الجرائم المتصاعدة والتأكيد على الالتزام بتنفيذ قرارات القانون الدولي والشرعية الدولية، بما فيها أهمية الاعتراف بدولة فلسطين".

على صعيد متصل، طالبت وزارة الخارجية الفلسطينية بتحريك دولي لوقف مشروع الضم وإعدام الفلسطينيين "حفاظا على ما تبقى من مصداقية للشرعية الدولية وقراراتها". وأدانت الوزارة إقدام رئيس كتلة الليكود عضو الكنيست الإسرائيلي ميكى زوهر، على تقديم مشروع قانون لضم غور الأردن وشمال البحر الميت إلى إسرائيل تنفيذا لبنود خطة "صفقة القرن" الأمريكية.

وقالت الوزارة "رغم أن توقيت الخطوة العدوانية ليس بعيدا عن الصراعات الحزبية الداخلية، إلا أنها ترجمة مباشرة لوعود (رئيس وزراء العدو) بنيامين نتنياهو، ومسؤولين إسرائيليين آخرين عشية الانتخابات الأخيرة بضم الأغوار وشمال البحر الميت". وأضافت أنها تنظر بمنتهى الخطورة للمشروعين ونتائجهما وتداعياتهما على فرص تحقيق السلام وفقا لحل الدولتين، وتعتبرهما فتكا نهائيا بعملية السلام برمتها.

وذكرت الإذاعة الإسرائيلية العامة أن زوهر قدم مشروعين الأول يحظى بتأييد من حزب "أزرق أبيض" بزعامة بيني غانتس، والثاني سبق أن بادر له حزب "يسرائيل بيتنو" بزعامة أفيغدور لبيرمان.

ويحظى القانونان، بحسب الإذاعة، بمعارضة شديدة من "القائمة العربية المشتركة"، ما قد يُنذر بتفكك الشراكة بين المعسكر المناوئ لنتنياهو، الذي يضم "أزرق أبيض" و"إسرائيل بيتنو" و"القائمة المشتركة" و"العمل-ميرتس".

التحرير الفلسطينية ترفض استغلال كورونا لتنفيذ تصعيد استيطاني

رفضت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية استغلال وباء "كورونا" من قبل حكومة الاحتلال لتنفيذ المزيد من التصعيد الإجرامي الهادف لمزيد من الأعمال الاستيطانية للاستمرار في البناء والتوسع الاستعماري، وفتح شهية الاحتلال لمزيد من الضم والتهويد. وأضافت: "أن التصعيد الاستيطاني يأتي بالتزامن مع جرائم قطع الأشجار والاعتداء على البيوت والسيارات في الشوارع، والبدء بشق طرق للمستوطنين، معتقدين أنه يمكن الاستفادة باستغلال هذا الوضع القائم".

قرارات جديدة بخصوص العمال والتجار والمعابر..

قرر وزير الجيش نفتالي بينت، مواصلة السماح لحاملي تصاريح العمل في مجالات البناء والزراعة والصناعة والخدمات، بالدخول إلى إسرائيل، ولكن لن يسمح بالتنقل اليومي بين أماكن إقامتهم في الضفة الغربية وأماكن عملهم في إسرائيل. وذكرت المصادر العبرية، أن بينت أصدر تعليماته لمنسق أعمال حكومة الاحتلال، بالطلب من أصحاب العمل في إسرائيل الاهتمام بترتيبات السكن والنوم في إسرائيل لمدة شهرين على الأقل للعمال في مجال البناء، وشهر واحد على الأقل للعمال في مجالات الزراعة والصناعة والخدمات. وأضافت أن العامل الذي يعود إلى الضفة الغربية عد خروجه للعمل في إسرائيل، قبل انتهاء

الفترات الزمنية المذكورة، لن يتمكن من العودة إلى إسرائيل مرة أخرى وسيتم منعه من الدخول عن طريق المعابر.

وبالنسبة لدخول الأطباء والممرضين ممن يحملون تصاريح عمل في مجالي الطب والتمريض فسيتم دخولهم وفقا للإجراءات القائمة خلال الأيام العادية.

أما العمال في القطاعات الأخرى فلن يسمح لهم بالدخول إلى إسرائيل ابتداء من يوم الغد 18 آذار/ مارس وحتى إشعار آخر.

كذلك لن تسمح سلطات الاحتلال للمواطنين الذين يحملون تصريح التجارة أو "BMC" بالدخول إلى إسرائيل اعتبارا من يوم الغد وحتى إشعار آخر.

وبالنسبة للعاملين في المستوطنات والمناطق الصناعية الإسرائيلية، بما في ذلك منطقة "عطروت الصناعية"، سوف يُسمح بدخول حاملي تصاريح العمل في مجال البناء أو مجال الزراعة ما دون الخمسين عاما، دون حاجة إلى ترتيبات السكن والنوم.

وفي مجالات الصناعة والخدمات، سيكون العمل في المصانع والشركات والمحلات التجارية وفقا للتوجيهات المتبعة في إسرائيل حول العمل في المصانع الحيوية، وبحد أدنى لمن يبلغ 50 عاما وما دون، وإذا تم تعريف المصنع أو المحل التجاري على أنه ضروري للاقتصاد، فسيُسمح بوصول 100% من العمال، وإذا تم تعريف المصنع أو المحل التجاري على أنه غير ضروري للاقتصاد- فسيُسمح لحوالي 30% من العمال بالوصول.

وقال منسق حكومة الاحتلال كميل أبو ركن: إن إسرائيل ستتخذ الخطوات المطلوبة للحد من انتشار فيروس كورونا قدر الإمكان، بما في ذلك الحد من الحركة، طالبا من جميع العمال الاتصال بأصحاب عملهم للتحقق من تفاصيل وطبيعة نشاط صاحب العمل خلال هذه الأيام.

محظور علينا اجتياح غزة خشية على جنودنا

قال كاتب إسرائيلي إن "إسرائيل محظور عليها أن تدخل جنودها إلى قطاع غزة، رغم أنها مطالبة بتوفير الهدوء الأمني لمستوطناتها في الجنوب؛ بسبب استهدافهم من المنظمات

الفلسطينية المسلحة في غزة، لكن الأمر المطلوب هو اللجوء إلى استخدام وسائل دفاعية وهجومية في الوقت ذاته، ليس من بينها الدخول البري الميداني إلى قطاع غزة". وأشار يتسحاق دغاني، أستاذ العلوم السياسية بجامعة بار ايلان، في مقاله على موقع نيوز ون الإخباري، ترجمته "عربي 21"، إلى أنه "منذ نقل صلاحيات السيطرة الإسرائيلية على غزة للسلطة الفلسطينية منذ 1994، وعقب الانسحاب الأحادي منها في 2005، وسيطرة حماس عليها في أواسط 2007، تحول القطاع بقعة جغرافية تزدهم بالمنظمات المسلحة، وبات لدينا قطاع غزة آخر تحت الأرض".

وأكد أن "هذا الواقع الأمني والعسكري الجديد وضع صعوبات على جنود الجيش في مهمتهم للقضاء على المنظمات الفلسطينية المسلحة؛ لأن الدخول الميداني البري إلى القطاع سيجبي من الجيش أثمانا بشرية باهظة وخسائر في صفوف جنوده، وبعد سيطرته على القطاع سيكون مسؤولا عن إيجاد حلول معيشية ومدنية للفلسطينيين، البالغ عددهم مليوني نسمة على حساب دافع الضريبة الإسرائيلي".

وأضاف أن "هذا وضع غير قابل للاحتمال أو التصديق، فرغم أن السياسة الإسرائيلية في السنوات الأخيرة أثارت كثيرا من المخاوف بأنها لا تتعامل بالجدية المجدية تجاه الواقع القائم في قطاع غزة، لكن محذور الاقتراب من صيغة الحلول السحرية التي تتضمن الاجتياح البري لقطاع غزة، فالقطاع لا يشكل تهديدا استراتيجيا على إسرائيل، والحل المعقول للتخلص من تحدياته الأمنية قد يتم دون التضحية بحياة الجنود والمستوطنين".

وأوضح أن "ذلك قد يتم من خلال توفر حزمة من الإجراءات الدفاعية والهجومية، فمن الناحية الدفاعية، على إسرائيل استكمال مشروعها الاستراتيجي دون تأخير، المعروف بـ"الجدار الحديدي تحت الأرضي"، لمنع حفر الأنفاق من القطاع باتجاه إسرائيل، ومنح القبة الحديدية كل الاحتياجات اللازمة لتطوير قدراتها لصد الصواريخ المنطلقة من القطاع، وإيجاد وسائل دفاعية فعالة للتصدي للبالونات الحارقة".

وأشار إلى أن "كل هذه الخطوات الدفاعية ذات الطابع العسكري تتم بالتوازي مع الإجراءات الإنسانية اللازمة لتسهيل الواقع المعيشي الصعب في قطاع غزة".

وانتقل الكاتب للحديث عن الخطوات الهجومية تجاه حماس، فقال إن "إسرائيل مطالبة بالمبادرة لإحباط تهديد الأنفاق، من خلال تفجير أي فوهة نفق تسمع عنها أو تراها بصورة استباقية، بحيث تكون هذه التفجيرات كفيلة بإحداث هزة أرضية تؤثر على باقي شبكات الأنفاق في هذه المنطقة، والبحث المتواصل عن أماكن إطلاق الصواريخ، وتدميرها على الفور، باستخدام الضربات الجوية والبرية والبحرية، بما فيها استهداف مطلقها مباشرة".

وأضاف أن "ذلك يتم بجانب ضرب الوسائل الإعلامية والدعائية، بما فيها الإلكترونية، التابعة لحماس وباقي المنظمات الفلسطينية، وما تشمله من قنوات التلفزة وشبكات الإنترنت والهواتف المحمولة وغيرها، فضلا عن اللجوء إلى القوة الناعمة والحرب النفسية من خلال البث الإذاعي والتلفزيوني باللغة العربية؛ للمس بقيادة حماس وباقي المنظمات، وتشويه صورتهم، واللجوء لسياسة التصفيات الجسدية والاعتقالات كلما دعت الحاجة".

وختم بالقول إن "كل هذه الوسائل الدفاعية والهجومية لن تكون قادرة على القضاء على البنى التحتية العسكرية لحماس في غزة، لكنها بالتأكيد سوف تساهم في تخفيف حدة هذه العمليات المعادية، وربما تؤدي إلى إسكاتنا فترة طويلة من الزمن، دون الاضطرار لأن نخسر جنودنا هناك".

الجنايات الدولية تنشر المذكرة القانونية للمؤتمر الشعبي لفلسطيني الخارج

نشرت محكمة الجنايات الدولية في لاهاي، الثلاثاء 17-3-2020، عبر موقعها الإلكتروني الرسمي، المذكرة القانونية حول الجرائم الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية، التي تقدمت بها اللجنة القانونية في المؤتمر الشعبي لفلسطيني الخارج إلى المحكمة الدولية، في إطار محاسبة الاحتلال على جرائمه بحق الشعب الفلسطيني، وتلبية لطلب المدعية العامة للمحكمة

حول فتح التحقيق في جرائم الاحتلال الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967.

وأكد المؤتمر الشعبي لفلسطيني الخارج في مذكرته، على أن فلسطين كانت وما زالت دولة ذات سيادة تحت القانون الدولي وتتمتع بكل خصائص وشروط الدولة المثبتة في القانون الدولي وتمتلك صلاحية الانضمام للمواثيق الدولية، وأن دولة فلسطين باسم الشعب الفلسطيني صاحب السيادة، تستطيع تفويض المحكمة الدولية بممارسة اختصاصها وصلحاياتها في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وأشار المؤتمر الشعبي في مذكرته للمحكمة إلى أن القانون الدولي كان وما زال هو المرجع الأساس والأصلب في يد الفلسطينيين لملاحقة ومحاسبة الاحتلال على كل جرائمه ومخالفاته للقوانين والشرائع الدولية والقانون الدولي الإنساني.

وسجل المؤتمر في مذكرته لدى المحكمة تحفظه على اتفاقيات أوسلو، مبينا بالأسانيد القانونية الملزمة على الجميع أن تلك الإتفاقيات تخضع للقانون الدولي، وأن ما يتعارض منها مع مبادئ القانون الدولي والحقوق المحفوظة والغير قابلة للتصرف للشعب الفلسطينية، لا يعتد به.

و قبول المحكمة للمذكرة القانونية التي تقدم بها المؤتمر الشعبي خطوة مهمة، وأن المذكرة ذات قيمة قانونية جيدة مع مذكرات أخرى صديقة، ستساعد المحكمة في إصدار القرار الصحيح.

(ليكود) يُقدم مشروع ضم الغور وإعدام الفلسطينيين إلى كنيست

قدم رئيس كتلة حزب (ليكود) في كنيست الإسرائيلي ميكي زوهار، مشروع قانون لضم غور الأردن وشمال البحر الميت وبرية الخليل في الضفة الغربية إلى إسرائيل، وفرض عقوبة الإعدام على فلسطينيين.

وقال موقع صحيفة (يسرائيل هيوم): إن زوهار، سيقدم مشاريع قوانين أمام كنيست، بهدف حشر حزب (أزرق- أبيض) بزعامة بيني غانتس، و(إسرائيل بيتنا) بزعامة أفيغدور ليبرمان، إلى الزاوية.

وبحسب الموقع، فإن المشروع الأول، يتعلق بضم الأغوار ومنطقة شمال البحر الميت وبرية الخليل للسيادة الإسرائيلية، وهو الأمر الذي كان يدعمه حزب غانتس قبل الانتخابات، أما المشروع الثاني، فيتعلق بإصدار أحكام بالإعدام، وتنفيذها ضد الأسرى الفلسطينيين منفذي العمليات، وهو القانون الذي كان يسعى له حزب ليبرمان سابقاً. ويسعى زوهار، إلى ابتزاز حزبي غانتس وليبرمان، خاصةً وأنهما يعملان سوياً بالتنسيق مع (القائمة العربية المشتركة) للإطاحة بزعيم ليكود بنيامين نتنياهو.

وقال الموقع: إن هذه الخطوة، تأتي بالرغم من وضع أزمة (كورونا)، والحديث عن تقارب بين ليكود، وأزرق- أبيض بشأن جهود تشكيل الحكومة المقبلة، إلا أن ليكود يريد إحراج حزبي غانتس وليبرمان، بسبب شراكتهم مع القائمة المشتركة. وقال زوهار بسخرية، "دعونا نرى هل سيعارضون هذه القوانين لإرضاء أعضائهم الجدد من القائمة المشتركة"، مشيراً إلى أن العلاقة بين غانتس وليبرمان، تقوم على مصلحة وحيدة هي إيذاء نتنياهو.

معهد أمريكي: لا خطة فلسطينية فعلية لمواجهة "صفقة القرن"

قال باحث سياسي في معهد بروكنجز بواشنطن إن الفلسطينيين "لم يملكو خطة فعلية لمواجهة صفقة القرن"، مؤكداً أن الرفض وحده لا يكفي لإسقاط الصفقة. وأن الإدارة الأمريكية لم تتوقع أنها ستقبل صفقة القرن، موضحاً أنها كانت تأمل أن تدعو الفلسطينيين لطاولة المفاوضات؛ و"كان من المفترض على الفلسطينيين أن يقدموا خطة من منظورهم يجمعوا عليها لعرضها بالمنديات الدولية لحشد التعاطف الدولي معهم.

والرفض الفلسطيني وحده لا يكفي؛ بل يجب أن يكون هناك موقف فلسطيني مكتوب ومطروح بشكل تفصيلي يقدم للعالم ليستطيع العالم قراءة موقفهم والبناء عليه. وأشار إلى أن صفقة القرن جاءت ضمن ثلاث دوافع، أهمها: مسعى نتنياهو للفوز بالانتخابات، وثانيها دافع ترامب بالحصول على دعم من أحزاب اليمين الأمريكي للانتخابات المقبلة، وآخرها أنها جاءت إرضاءً لمستوطني الضفة الغربية كونهم فاعلين ومؤثري على صنع القرار الإسرائيلي.

ويعد معهد بروكنجز بواشنطن أكبر معهد بحثي بالعالم وهو قريب من الإدارة الأمريكية، وعمل مع إدارة الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما لعشرات السنوات، وهو قريب من صنع السياسة الأمريكية.

وتقترح "صفقة القرن" التي أعلنت عنها الإدارة الأمريكية أواخر شهر يناير الماضي إقامة دولة فلسطينية بلا جيش أو سيادة، على مساحة 70% من الضفة الغربية، يمكن أن تكون عاصمتها بلدة "شعفاط" شمال شرقي القدس، على أن يربطها بقطاع غزة "نفق" يكون بمثابة "الممر الآمن".

كما تسمح هذه الصفقة "لإسرائيل" بضم ما بين 30-40%، من أراضي المنطقة "ج"، والتي تشكل 61% من مساحة الضفة، وتخضع لسيطرة أمنية وإدارية إسرائيلية؛ ما يستلزم موافقة سلطات الاحتلال الإسرائيلي على أي مشاريع أو إجراءات فلسطينية بها.

"المعركة بين الحروب" أصبحت على مفترق طرق

ذكر معهد "MirYaminstitute" الإسرائيلي، أن ما بات يعرف بـ "المعركة بين الحروب" -التي انتهجتها إسرائيل سابقاً- أصبحت على مفترق طرق.

وتستخدم "المعركة بين الحروب" الضربات الجوية الدقيقة، إلى جانب جمع المعلومات الاستخباراتية المتطورة، بغرض تعطيل قدرة العدو بشكل انتقائي على بناء قوته الهجومية.

وبحسب التقرير، فقد منعت هذه الحملة "حزب الله" اللبناني من الحصول على عدد كبير من الصواريخ الموجهة بدقة، كما منعت إيران إلى حد كبير من إنشاء آلة حرب جديدة في سوريا.

وأشار التقرير إلى أن فرص التصعيد تزايدت بسبب هذه الاستراتيجية، حيث تجد المنظومة الأمنية نفسها مضطرة للتنقل بعناية بين المصالح الوطنية الأساسية، وذلك لمصلحتين:

- الأولى: هي الحاجة إلى وقف بناء القوة غير المقبولة من قبل العدو.
- الثانية: تكمن في أن تكون هناك فترة هدوء طويلة، لتمكين المجتمع والاقتصاد الإسرائيلي من التطور دون تدخل.

وذكر التقرير أنه عندما تخدم "المعركة بين الحروب" هذين الهدفين يصبح قرار العمل أسهل، مشددًا على أن الحاجة إلى خلق فترات طويلة من الهدوء يمثل أمرًا حاسمًا بالنسبة لإسرائيل. وفي في 25 ديسمبر الماضي، ألقى رئيس الأركان أفيف كوخافي خطابًا في مركز "هرتسليا" المتعدد التخصصات أكد فيه على هذه النقطة، قائلاً: إن "أحد الأهداف العسكرية البارزة هو إنشاء فترات زمنية يكون فيها مستوى عالٍ من الأمن حيث لا توجد حروب، لا يكفي الفوز بالحرب - وهو أمر يتوجب علينا القيام به - بل يجب علينا أيضًا إدارة الجيش والأمن بطريقة لا تعرض البلاد للاختبار كل عامين إلى ثلاثة أعوام".

وأضاف كوخافي، أن "اندلاع صراع مسلح كل سنتين أو ثلاث سنوات سيمثل فشلًا للجيش الإسرائيلي، والواقع الذي يتميز بفترات طويلة من الهدوء، من ناحية أخرى، هو المطلوب لضمان رغبة الإسرائيليين في البقاء في إسرائيل".